

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حالة الارتباك الإداري ومغادرة عدد من المسؤولين المركزيين وتداعياتها على تنزيل مشروع المدرسة الرائدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تعيش وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، حسب ما تداولته مصادر صحافية، على وقع حالة غير مسبوقة من الارتباك الإداري، تجلت في مغادرة أو طلب إعفاء عدد من كبار المسؤولين المركزيين، في فترة زمنية وجيزة، بعد الرحيل المفاجئ لمستشارة كانت مكلفة بملفات وصفقات مرتبطة بمشروع "المدرسة الرائدة".

وحسب المعطيات المتداولة، فقد شملت لائحة المغادرين مسؤولين مركزيين من ضمنهم المديرية العامة المكلفة بالتخطيط والموارد المشرفة على منظومة "مسار"، إلى جانب مدير المناهج الذي سبق أن تقدم بطلب إعفائه، الأمر الذي يطرح تساؤلات جدية حول مناخ العمل داخل الوزارة، واستقرار هياكلها الإدارية، وانعكاس ذلك على تنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى، وعلى رأسها مشروع "المدرسة الرائدة".

كما تفيد المعطيات ذاتها بتفاقم حالة الاحتقان داخل المصالح المركزية، وامتدادها إلى الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية، خاصة بعد إعفاءات وقرارات وُصفت بالمفاجئة، أثارت استياء عدد من المسؤولين الجهويين والإقليميين، وطرحت علامات استفهام حول معايير التقييم والمساءلة المعتمدة، وحول تدبير بعض الصفقات والمشاريع المرتبطة بالبرنامج المذكور.

وعليه أسألكم، السيد الوزير عن،

-الأسباب الحقيقية وراء مغادرة أو طلب إعفاء هذا العدد من المسؤولين المركزيين في فترة قصيرة، وهل تعكس هذه المغادرات اختلالات في أسلوب التدبير والحكمة داخل الوزارة؟

-الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لضمان استقرار الإدارة المركزية، والحفاظ على الكفاءات، وتوفير مناخ مهني سليم يضمن نجاعة تنزيل الإصلاحات.

-مدى تأثير هذه الاضطرابات على تنزيل مشروع "المدرسة الرائدة"، خاصة فيما يتعلق بتدبير الصفقات، وتتبع المشاريع، وضمان الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

-المعايير المعتمدة في قرارات الإعفاء والتخفيف على المستوى الجهوي والإقليمي، وكيف تضمن الوزارة عدم توظيفها كآليات لتغطية اختلالات تدبيرية مركزية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سلوى البردعي